

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

فبراير ٢٠٢١

فبراير ٢٠٢٠

959

958

43.83

62.81

متوسط الإنفاق (ألف برميل يومياً)

متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)



مليون رع

بيانات مبدئية

الأداء المالي حتى نهاية فبراير

الإيرادات (%21.6)

الإنفاق (%8.8)

العجز (%49.1)

الإنفاق
1,548.6

العجز
(456.6)

الإيرادات
1,092

الإنفاق
1,699.2

العجز
(306.1)

الإيرادات
1,393.1

نسبة التغير

2021

2020

مليون رع

860.8

موازنات الوزارات المدنية

7.2

موازنات برنامج تنفيذ

32

الموازنات الاحتياطية

900 مليون رع
المصروفات الإنمائية
لعام ٢٠٢١

الأداء المالي حتى شهر فبراير 2021م



الميزانية العامة للدولة تسجل حوالي مليار ريال عماني من إجمالي الإيرادات حتى نهاية فبراير العام الجاري

الإيرادات

بلغت جملة الإيرادات المحدّلة حتى شهر فبراير 2021م (1,092) مليون ريال عماني، مسجلة انخفاضاً ما نسبته (21.6%) مقارنة بجملة الإيرادات المحدّلة حتى نهاية فبراير 2020م، ويعزى ذلك نتيجة لانخفاض صافي الإيرادات النفطية بنسبة (35%) من جملة الإيرادات والتي تأثرت بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وتفشي جائحة كوفيد-19.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية)	فبراير 2021	فبراير 2020	نسبة التغيير
صافي الإيرادات النفطية	603.4	928.7	%35
إيرادات الغاز	235.3	240.3	%2
الإيرادات الجارية	240.5	222.4	%8.1
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	12.8	1.7	-
إجمالي الإيرادات	1,092	1,393.1	%21.6

وقد بلغت صافي الإيرادات النفطية المستلمة للحكومة حتى نهاية شهر فبراير 2021م حوالي (603.4) مليون ريال عماني، وذلك بعد خصم حصة الشركاء وفق اتفاقيات الاستكشاف وتقاسم الانتاج (EPSA).

كما سجلت الميزانية العامة للدولة حتى نهاية فبراير انخفاضاً في إيرادات الغاز بنسبة (2%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2020م، كما سجلت ارتفاعاً في الإيرادات الجارية بنسبة (8.1%).

الإنفاق

سجلت الميزانية العامة للدولة حتى نهاية شهر فبراير 2021م انخفاضاً في الإنفاق العام بنسبة (8.8%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من بينها انخفاض الصرف على بعض موازنات الوحدات الحكومية.

العجز

بلغ العجز حتى نهاية شهر فبراير من عام 2021م نحو (456.6) مليون ريال عماني.

آلية احتساب الإيرادات النفطية





الدين العام للسلطنة في الحدود التي يمكن السيطرة عليها

وسائل التمويل

الأدوات التي تستخدمها الحكومة للاقتراض لتلبية التزاماتها المالية وسداد العجز، مثل:

السندات: أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاقتراض من قبل المستثمرين مقابل معدل فائدة.

المكوك: أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مؤدية من الأرباح خلال مدة معينة.

الاقتراض: الأموال المدحولة من المقرضين المباشرين مثل البنك وشركات التمويل.

خطة التمويل لعام 2021م

خصصت الميزانية العامة للدولة لعام 2021م، مبلغ وقدره (1.2) مليار ريال عماني لبند خدمة الدين العام والتي سيتم سدادها وفق الجدول الزمني المعتمد.

ووضعت السلطنة ضمن خطتها المعتمدة تمويل العجز المقدر لهذا العام بنحو (2.2) مليار ريال عماني وسداد أصل القروض المقدرة بحوالى (2) مليار ريال عماني وبالتالي فإن إجمالي الاحتياجات التمويلية لهذا العام تقدر نحو (4.2) مليار ريال عماني، والتي سيتم جمعها عبر مختلف وسائل وأدوات التمويل منها سحب مبلغ (600) مليون ريال عماني من جهاز الاستثمار العماني.

إجمالي التمويل حتى نهاية مارس 2021م



بلغت جملة المبالغ المدحولة من وسائل التمويل بنهاية شهر مارس 2021م، حيث بلغ إجمالي القروض المستلمة (1.77) مليار ريال عماني بالإضافة إلى سحب مبلغ (600) مليون ريال عماني من جهاز الاستثمار العماني، وبذلك فإن السلطنة قد تمكن من تمويل الجزء الأكبر من متطلبات التمويل لهذا العام، حيث بلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية المتبقية (1.83) مليار ريال عماني والتي سيتم جمعها خلال عام 2021م.

وبنهاية شهر فبراير، تم سداد (144) مليون ريال عماني مستحقة لخدمة الدين العام (فوائد القروض)، وسداد (563) مليون ريال عماني كجزء من أصل القروض.



خصصت الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢١م، نحو (٩٠٠) مليون ريال عماني للصرف على تنفيذ المشروعات الإنمائية ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية المقدر صرفاًها خلال عام ٢٠٢١م وفقاً لمعدلات التنفيذ الفعلية، حيث تم مراعاة تنفيذ المشاريع وفقاً للأولويات والتكلفة المالية والعائد الاقتصادي والاجتماعي المتوقع من كل مشروع.

توزيع سقف الصرف على الميزانية الإنمائية لعام ٢٠٢١م

مليون ريال عماني

النسبة	المبلغ	القطاع
%4.7	42.5	قطاع الإنتاج السلعي (النفط الخام، المعادن والمداجن، الزراعة، الأسماك، الصناعة التحويلية)
%18.8	169.3	قطاع الإنتاج الخدمي (الإسكان، التجارة، الكهرباء، المياه، البريد والبرق والهاتف، السياحة)
%23	207.1	قطاع الهياكل الاجتماعية (التعليم، التدريب المهني، الصحة، الأعلام والثقافة والشؤون الدينية، المراكز الاجتماعية، مراكز الشباب)
%53.5	481.1	قطاع الهياكل الأساسية (الطرق، المطارات، الموانئ، الري وموارد المياه، تخطيط المدن وخدمات البلديات، الإدارة الحكومية، البيئة ومكافحة التلوث)
%100	900	الإجمالي

الاقتصاد العالمي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تحسن من توقعاتها بشأن الاقتصاد العالمي خلال عام 2021م.

رفعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها الاقتصادية لعام 2021م، في تقريرها الصادر في شهر مارس 2021م، متوقعةً نمو إلٰى نحو (5.6%) في 2022م و (4%) في 2021م مقارنة بتوقعاتها في تقريرها السابق حول نمو الاقتصاد العالمي بنحو (4.2%) بنهاية عام 2021م و (3.7%) في 2022م.

ويأتي تحسن التوقعات وسط تسارع وتيرة حملات التطعيم التي يتم تنفيذها. حيث أشارت المنظمة في تقريرها بأن كلما تسرعت وتيرة توزيع اللقاح والتطعيم في مختلف الدول، تمكنت هذه الدول من رفع قيود الاغلاق والحظر تدريجياً واستئناف نشاطها الاقتصادي الطبيعي. وشددت المنظمة على أهمية تسريع حملات التطعيم من أجل منع التدورات في فيروس كوفيد-19 من التسبب في ظهور حالات تفشي جديدة.

الاقتصاد المحلي

اعتمدت الحكومة خلال شهر مارس خطة التدفيع الاقتصادي التي تهدف إلى تسريع التعافي الاقتصادي وتعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت جراء تفشي جائحة كوفيد-19 عالمياً إلى جانب استمرار انخفاض متوسط أسعار النفط. وتسعي الحكومة من خلال الخطة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة إلى تخفيف تداعيات كوفيد-19 على الاقتصاد المحلي، لا سيما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال منح مجموعة من الحوافز وإقرار بعض التوجهات من بينها إسناد المشتريات الحكومية التي لا تتجاوز قيمتها عن (10) آلاف ريال عماني لهذه المؤسسات فقط. بالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة ضمن إطار الخطة المذكورة إلى خفض بعض الفرائب والرسوم وذلك من أجل تشجيع الشركات على الاستثمار في قطاعات التنويع الاقتصادي.

تعزيزاً لجهود الحكومة تجاه تحسين النمو الاقتصادي، تم إطلاق برنامج وطني بتوجيهات سامية يرمي إلى جلب الاستثمارات الخاصة وتعزيز حضور الصادرات العمánية في الأسواق الخارجية. وهذا الأمر من شأنه أن يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وخلق المزيد من فرص العمل وتتوسيع مصادر الدخل.

أحرزت السلطنة تقدماً بـ (5) مراتب لتحصل على المرتبة (71) عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية (INDEX OF ECONOMIC FREEDOM) الذي يصدر سنوياً عن مؤسسة هيرتاج فاونديشن (THE HERITAGE FOUNDATION).

الدرجة
نقطة من 100



إقليمياً 7
المركز 71 عالمياً

السلطنة تقدم
5 مراكز
في مؤشر الحرية
الاقتصادية لعام 2021م